

جوستيسيا: استعمال القوة يجب ألا يكون مفرطاً

-الأحد 19 كانون الثاني 2020 - 00:33 - أخبار محلية

عقدت مؤسسة "جوستيسيا" لحقوق الانسان اجتماعاً استثنائياً بدعوة من رئيسها المحامي الدكتور بول مرقص وحضور أمين السرّ القاضي الدكتور الياس ناصيف والمستشارة القاضية ميسم النويري والأعضاء، وتداول المجتمعون الأحداث الجارية في وسط بيروت وسجّلوا الملاحظات التالية:

1. أن حقّ التعبير والتظاهر هو حقّ أساسي تكفله المواثيق العالمية لحقوق الانسان التي التزمها لبنان في مقدمة دستوره المضافة في العام 1990 ولاسيما منها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 الذي شارك لبنان في صوغه والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.
2. إذا تجاوز حق التعبير الأطر المكفولة له كأن Abus ينقلب إلى تعسّف Droit إن هذا الحق يصار إلى تعدي المتظاهرين على الإعلاميين أو قوى الأمن، وعلى الأملاك العامة والخاصة وتخريبها، لاسيما منها تحطيم إشارات المرور واقتلاع الشتول والأشجار... ولذلك فإن وهذا المبدأ Limitations du droit. ممارسة أي حقّ مقيد بحدود تتصل بالمصلحة العامة وفق المفهوم Definition "و"بتعريفه Delimitation الحقوقي ينطلق من "تحديد" الحقّ وهذا ما Tracer les frontieres "التي تعني "ترسيم الحدود de-finis اللاتيني لعبارة ينطبق تحديداً على حرية التعبير والتظاهر.
3. إن مهمة قوى الأمن في حالات التظاهر والاحتجاج هي حمايتهم وحماية سائر المواطنين والأملاك العامة والخاصة. لذلك، ليس ما يبرّر مبادلة قوى الأمن رشق المتظاهرين بالحجارة، أو تعنيفهم في ظروف لا تقتضيها الضرورة القصوى، أو القبض عليهم على نحو مهين أو لا إنساني، كتكبيلمهم على نحو غير محترف، أو صفع الموقوفين منهم على وجوههم أثناء اقتيادهم بما يخالف اتفاقية مناهضة التعذيب وسائر وجوه المعاملة الحاطة بالكرامة الانسانية، كما ثبت من شواهد، وتلفت "جوستيسيا" إلى أن استعمال القوة يجب ألا يكون مفرطاً وأن يتناسب مع المقدار اللازم فقط لحماية أفراد قوى الأمن والأملاك العامة والخاصة.
4. إن الفقه والاجتهاد الدولي عزيزٌ بموضوع تنظيم قواعد الاشتباك بين المدنيين والأمن المولج بحمايتهم وهو لا يبيح لأي من الطرفين التدرّع بخطأ أو تجاوز ارتكبه أحدهما لتبرير تجاوز الآخر.
5. رصدت مؤسسة جوستيسيا إيجاباً موقف نقابة المحامين في بيروت بشخص النقيب الدكتور ملحم خلف والأساتذة المحامين لمؤازرتهم الموقوفين في حالات مماثلة حصلت، وتطوّعهم للدفاع عنهم ومواكبتهم في أماكن توقيفهم، الأمر الذي يُضيء على ضمانات حقوقية في دولة تتراجع فيها الضمانات الحقوقية والاجتماعية.

إن مؤسسة جوستيسيا، إذ تلفت النظر إلى ما تقدّم، توضح أن الإشكالية المطروحة لا تتّصل بحقوق الانسان على نحوٍ مجرّد بل تتعلّق بالإصغاء إلى المطالب الاجتماعية وتشكيل حكومة قادرة على إتمام الاصلاحات الاقتصادية واستتباب الأمن والنظام العام واستعادة الثقة السياسية، وهي تبقي اجتماعاتها مفتوحة لرصد الانتهاكات الحقوقية وبيان الموقف إزاءها.

www.lebanonfiles.com/news/1562331